

معهد بلد وطى فلها تركت الرضى والعتا مبعها في الطلاق
بلد اجل هذا حاصل ما في كلامهم ثم ان امكان الظاهر ان
مظا وهو الزوج والسيد وسرطه الاسلام والتكليف اخذها
تقدروا ومظا منه وهو الزوج والامة ولومد برة وشبه
به وهو من حر وطيه اصله من ادمى او غيره وصيغ
دالة عليه وهي اما صريحة فيه واما كاتبة والثانية اما
ظاهرة لا تنصرف عنه الابنية واما خفية لا تعتبر في الابنية
والى اتسام الصيغة انما بقوله **وهو يده** الظاهر ان
صريح اللفظ الدال عليه بالوضع الشريف بل الاحتمال في
بضم مؤنثا الاضافه اليه بلفظ ظهر امرأة مؤنثا
سبب او رضاع او صهر فلا بد في الصريح من الاموت اليه
ذكر الظاهر مؤنثا المتبرم كانت على ظهر امي واخذ
من الرضاع او امك ولا ينصرف صريحه للطلاق نواها
يد اي ان نوي الطلاق بصريح الظاهر لان صريح كل
باب لا ينصرف لغيره ولا يؤخذ بالطلاق مع الظاهر
الغنوي ولا الغصا على المهر من المذهب **وكا** بفتح الظاهرة
وهي ما سقط فيه احد الغنوي اي لفظ ظهر واللفظ مؤنث
التي في فالاول نحو **ت كامي او انت امي** بخذ اداة
التشديد وهي ظهرا **القصه كرامه** اي انت مثلها في المتر
والتكريم عندي **ونحوها** اي كالشقة والحان منها وكذا
ان كين به **عند الالهة** والتي يذم فلا يكون ظاهرا والثاني
كقولهم

كقولهم **وانت كظهر كرام** كراميد او عمرو او كظهر اي او اي
او اجنبية تحمل وطيا في الاستئجار او ملك فالمراد بالاجنبية
غير المحرم والزوجة والامة كانت على كظهر فلان لم يمت
محرما ولا حليلة **اي او** محرمين كقولهم **يدك** او راسك او
شرك **كامي او مثل يداي** او راسها او شعرها ونحوه
في الثانية الظاهرة بقسمها فان نوي الظاهر او لا نوي له
فظاهر للطلاق وان نوي الطلاق **فالبينات** يلزمه في الخول
بها وغيرها ان لم ينوي غير المدخول بها **اقل** من الثلاث
فان نوي الاقل يلزمه فيها ما نواها بخلاف المدخول بها فانه
يلزمه فيها البينات ولا يقبل منه نية الاقل ثم يلزم في لزوم
البينات قوله **كانت** **فلا نية الاجنبية** اي وهي اجنبية اخلاف
الاجنبية ليس من جملة لفظه كما تقدم ما يتصور اليه **وانت**
كابني او غلامي او غلامه ثم **يد او كمل شي** حرمة الكتاب
نحو انت كالجوا وكالميتة او الدم او المخرنوب فيلزم في
ذلك كله البينات الا ان ينوي في غير مدخولها الاقل و
الموضوع انه لم يذكر لفظ ظهر ولا مؤنثا متبرم والا كان
ظاهرا اذ لم ينوي به الطلاق كما تقدم فتكون هذه من
كنايات الطلاق لا الظاهر قال ابن رشد في المقدمات صريحه
عند ابن القاسم والسبب وروايته عن مالك ان يذكر الظاهر
في ذات محرم وكما يئذ عند ابنت القاسم ان لا يذكر الظاهر ذات
محرم وان يذكر الظاهر في غير ذات محرم فالمراد الخطب وقال في

اي كراميد كراما بجمعين او منفردا